المجلس التنفيذي
الدورة السابعة والثلاثون بعد المائة
روما، 13-15 ديسمبر/كانون الأول 2022

تقرير لجنة مراجعة الحسابات بشأن برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2023، وتوقعات الميزانية للفترة 2024-2025، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2023 وخطته الإرشادية للفترة 2024-2025 والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

الوثيقة: EB 2022/137/R.4
بند جدول الأعمال: 4(أ)
التاريخ: 12 ديسمبر/كانون الأول 2022
التوزيع: عام
اللغة الأصلية: الإنكليزية
للاستعراض
مراجع مفيدة: AC 2022/167/R.3
الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى استعراض هذه الوثيقة.

الأسئلة التقنية:
Saheed Adegbite
مدير
مكتب الميزنة الاستراتيجية
البريد الإلكتروني: s.adegbite@ifad.org

تقرير لجنة مراجعة الحسابات بشأن برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2023، وتوقعات الميزانية للفترة 2024-2025، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2023 وخطته الإرشادية للفترة 2024-2025 والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

1- قدمت الإدارة هذا البند من جدول الأعمال، مشيرة إلى أن اقتراح ميزانية عام 2023 النهائي قد أُعدّ بعد إجراء عملية داخلية واسعة النطاق روعيت فيها التعقيبات الواردة من لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي بشأن الاستعراض المسبق الرفيع المستوى الذي أجري في سبتمبر/أيلول، وكذلك التعليقات التي قُدمت خلال الحلقة الدراسية غير الرسمية التي عقدها المجلس التنفيذي في أوائل نوفمبر/تشرين الثاني.

2- وسلطت الإدارة الضوء على السياق الذي ينطوي على بعض الصعوبات. فبعد عدة سنوات من الإصلاحات وعقب تنامي الحافظة وازديادها تعقيدا، يُتوقع من الصندوق أن يقدم في عام 2023 عددا قياسيا قوامه 40 مشروعا وبرنامجا جديدا بمستوى التزام إجمالي قدره 1.5 مليار دولار أمريكي، في وقت تتزايد فيه مستويات انعدام الأمن الغذائي.

3- وتماشيا مع الالتزامات المندرجة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، أكدت الإدارة أن التركيز الرئيسي لميزانية عام 2023 ينصب على البرامج القطرية وعلى اللامركزية 2.0، مع إجراء عدة تخفيضات في مجالات أخرى مثل أنشطة البحث وحجم الوثائق. ونتيجة لهذه المفاضلات، تمكنت الإدارة من خفض طلب الميزانية من زيادة حقيقية بنسبة 3.5 في المائة عُرضت في الاستعراض المسبق الرفيع المستوى إلى زيادة حقيقية بنسبة 2.9 في المائة.

4- وأشيرَ إلى أن معدل التضخم المركب البالغ 2.33 في المائة هو نتيجة للرصد الدقيق لمستويات الأسعار وأثر ناجم عن عدة متغيرات، منها الزيادة الكبيرة في قوة الدولار الأمريكي.

5- وجرى تأكيد مقدار الميزانية الرأسمالية المقترحة لعام 2023 والبالغة 6.5 مليون دولار أمريكي، وكذلك عودة الصندوق إلى مستوى ما قبل الجائحة المتمثل في ترحيل أقل من 3 في المائة من الميزانية، بناء على افتراض مفاده أن الاستخدام المتوقع لميزانية عام 2022 سيكون قريبا من 97.7 في المائة.

6- وفيما يتعلق بالتوقعات على المدى المتوسط، أبرزت الإدارة أهمية إجراء هذه المحادثة في إطار مشاورات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

7- عرض مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق الاقتراح الخاص ببرنامج عمل المكتب المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2023، وقد استُفيد في هذا الصدد من المناقشة التي دارت مع لجنة مراجعة الحسابات ولجنة التقييم والمجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2022 ومن التعقيبات الداعمة التي وردت من هذه الجهات.

8- وعند تحديد أنشطة مكتب التقييم المستقل المقررة لعام 2023، أشيرَ إلى أن عملية وضع برنامج عمل المكتب وميزانيته لعام 2023 استرشدت باستراتيجية المكتب المتعددة السنوات، وأن الزيادة المتواضعة في الميزانية التي قُدمت في الاستعراض المسبق قد خُفضت بقدر أكبر نظرا إلى انخفاض تقديرات تكاليف الموظفين. وبذلك باتت ميزانية المكتب المقترحة لعام 2023 أدنى، من حيث القيمة الاسمية، مما كانت عليه في عامي 2019 و2020، بل أدنى مما كانت في عام 2010.

9- وأعربت اللجنة عن تقديرها لعملية إعداد الميزانية التي اتسمت بالجودة والشمول واستندت إلى نهج تشاوري. ورحبت اللجنة بالتحسينات التي أدخلت على الوثيقة منذ سبتمبر/أيلول. وأثنى الأعضاء على الجهود التي بذلتها الإدارة لتعزيز التركيز على تحديد الأولويات والمواءمة مع إصلاحات الصندوق والتوجه الاستراتيجي المتطور. وأكد الأعضاء أهمية إعطاء الأولوية لأعمال الصندوق الأساسية المتمثلة في تحقيق النتائج من خلال برامجه القطرية، وأعربوا عن تقديرهم لتحديد وفورات إضافية في التكاليف.

10- وإذ أشار بعض الأعضاء إلى أن للصندوق وضعا خاصا، أكدوا مجددا أنهم يتوقعون أن تأخذ جميع المنظمات الدولية بمبدأ النمو الحقيقي الصفري. وإذ شجعوا على مواصلة التركيز على تطبيق اللامركزية، طلبوا أن يكون هناك مزيد من الوضوح في تحديد المجالات التي ستولى درجة أدنى من الأولوية والآثار المترتبة على خفض أنشطة الصندوق في هذه المجالات. وأعرب بعض الأعضاء عن شواغلهم بشأن تقليص دور الصندوق في الأنشطة المتصلة بالمشاركة في السياسات داخل البلدان، وتقليص الدور المقرر للتعاون المتعدد الأطراف والمشترك بين الوكالات، بما في ذلك مع الوكالتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما (وهو مجال كان أعضاء المجلس قد طلبوا فيه في الماضي مشاركة أقوى).

11- وأوضحت الإدارة أن خفض درجة الأولوية التي ستولى لأنشطة المشاركة على الصعيد العالمي يستلزم ترشيد مشاركة الصندوق في اجتماعات ومنتديات معينة، دون المساس بالفرص الكبرى للتعاون وتعبئة الموارد. ووافقت الإدارة أيضا على استمرار اتسام اللامركزية بالأهمية.

12- وطُلبت توضيحات فيما يتعلق بعمليات تحديد التكاليف وتصنيفها في الصندوق، والتمس الأعضاء في هذا الصدد مزيدا من المعلومات لتسهيل مقارنات التكلفة مع سائر المؤسسات المالية الدولية بشأن جملة أمور منها مبادرة الميزنة الذكية (التكاليف المباشرة مقابل التكاليف غير المباشرة).

13- وأشار الأعضاء إلى الارتفاع الشديد في معدل الشواغر، وتساءلوا عن كيفية إدراج ذلك في الميزانية، بما في ذلك في ضوء إضافة وظائف أخرى. وأعربوا عن تقديرهم للجهود التي تبذلها الإدارة لإيلاء الأولوية لخفض هذا المعدل. وإذ أقرت الإدارة بوجود تحديات في هذا المجال، أكدت للجنة مجددا أن خفض معدل الشواغر يمثل أولوية قصوى لدى الصندوق وأنه عند القيام بذلك، سيولى الاهتمام الواجب للتوازن الجغرافي والجنساني. وأكدت أيضا أن ملء الشواغر خلال عام 2023 لن يكون له أثر على الميزانية إذ إن جميع الوظائف الحالية قد أُدرجت في الميزانية إدراجا تاما.

14- وأعرب بعض الأعضاء عن شواغلهم بشأن ارتفاع نفقات الاستشارات في الميزانية المقترحة لعام 2023 والأسباب الكامنة وراء ارتفاع تكاليف السفر على الرغم من زيادة حضور الصندوق في الميدان. وأشاروا إلى أن الإدارة قالت في الماضي بأن الوظائف الجديدة ستساعد على خفض تكاليف الاستشاريين وأنه يبدو أن هناك تناقضا بين زيادة اللامركزية (بما في ذلك زيادة ميزانيات اللامركزية) والزيادات الكبيرة في تكاليف السفر.

15- ورحب الأعضاء بالتوقعات الإيجابية لاستخدام ميزانية عام 2022، وشجع بعض الأعضاء الصندوق على مواصلة تخفيض الترحيل. ولكن الإدارة أكدت أهمية الحفاظ على الترحيل كأداة لتغطية النفقات غير المتوقعة.

16- وفي الختام، أثار الأعضاء أيضا بعض الشواغل بشأن غياب مكاسب الكفاءة المتعلقة بخطة الموظفين والعمليات والتكنولوجيا في حين أنه في الواقع، وعلى عكس التوقعات، تقترح تكاليف متكررة إضافية في الميزانية الإدارية لخطة الموظفين والعمليات والتكنولوجيا.

17- واعتُبر أنه جرى استعراض برنامج العمل المستند إلى النتائج لعام 2023 والميزانيتين العادية والرأسمالية، فضلا عن برنامج عمل مكتب التقييم المستقل المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2023. واتُّفق على تقديم الوثيقة إلى المجلس التنفيذي في دورته التي ستُعقد في ديسمبر/كانون الأول.